الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

دلالات التنمية الريفية وسبل الارتقاء

محمد شريف أبو ميسم
كاتب

تسعى الجهات المعنية بعمل القطاع الزراعي الى الارتقاء بواقع هذا القطاع الذي مازال يعاني اختلالات جراء سلسلة طويلة من الأخطاء المتواصلة ، والتي أسفرت عن اشكاليات متعددة أصبحت فيما بعد جزءاً من الهيكل البنيوي لهذا القطاع .. فما من مختص في الشأن الزراعي ينكر حجم التلوث الهائل الذي أصاب الأرض والمياه وتحديدا في المناطق الجنوبية من البلاد - جراء تحويل مشروع المصب العام الى نهر لمياه السقي في تسعينيات القرن الماضي - اذ ترتب على ذلك ازدياد هائل في كم الملوثات التي أصابت التربة وترتب على ذلك أيضا احتباس للمبازل الفرعية التي كانت تساهم في تخليص التربة من ملوحتها ، ناهيك عن الملوثات والعوادم التي كانت تلقى في هذا المصب .. بينما جاءت كارثة تجفيف الأهوار لتطيح بأكبر ثروة حيوانية في الشرق الأوسط (حيث الثروة السمكية الهائلة وأسراب الطيور المتنوعة المشارب ، وقطعان كبيرة من الجاموس والماشية والمجترات) بينما أحيل مجرى نهر الفرات وبدواع سياسية باتجاه الصحراء عبر ما يسمى ب(نهر القائد) ليساهم مع الخناق الذي فرضته ظروف الحصار والعوز في تسعينات القرن الماضي في هجرة غير مسبوقة لسكان الريف باتجاه المدن ، في نفس الوقت الذي استحالت فيه-

ولنفس الأسباب - مساحات واسعة من غابات النخيل الى أراض جرداء .. بينما شهد العقد الثماني بداية خضوع هذا القطاع لمصالح العائلة الحاكمة وحواشيها ، فالمشاريع الحيوانية التي أنشأتها الدولة في السبعينيات ما لبثت أن باعتها في الثمانينيات الى القطاع الخاص وبثمن بخس وكانت العائلة الحاكمة ومؤيديها أول المستفيدين من هذا التحول بعد أن احتلبوها وهي ملك للدولة ، وجاءت النتائج لتحمل المزيد من الإهمال لهذه المشاريع التي تعرضت للتدمير فيما بعد.. واذ يسعى القائمون على القطاع الزراعي الأن في محاولة للنهوض به من جديد بعد أن ساهم واقع الاغراق السلعي الذي تتعرض له أسواقنا في تعويق المحاولات الرامية الى اعادة الحياة لبعض من مفاصله ، فان السعي يحتاج الى نظرة جادة وعلمية لأسباب الاشكالية وسبل المعالجة .. وربما يتفق المعنيون على تحديد محاور الاشكالية في- اعادة سكان الريف الى قراهم- والشروع في وضع استراتيجيات لمعالجة ملوحة الأرض ومشكلة المياه ، وادخال التقانة في العمل الزراعي والاهتمام بالثروة الحيوانية وربما مساعدة ودعم الفلاحين والمزارعين في اقامة المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة عبر القروض والتسهيلات المصرفية .. الا ان ثمة أمراً ينبغي أن يتفق عليه الجميع ، وهذا الأمر يتعلق بضرورة استمرار دعم الدولة لهذا القطاع على مدار السنوات المقبلة ، حتى يتسنى للعاملين في هذا القطاع أن يمارسوا دورهم الحقيقي والفاعل على أكمل وجه .. فدعم أسعار المنتجات أمر ضروري لتشجيع الفلاح والمزارع على الاستمرار في العملية الانتاجية ، اذ ان عملية اعادة التوطين تحتاج الى وقت لاعادة الصلة ما بين الفلاح وأرضه ، وإعادة الصلة هذه تحتاج الى تنمية حقيقية للريف العراقي ، اذ يتفق معظم المهتمين في شؤون التخطيط والتنمية على ان التنمية الريفية هي مجموعة من الفعاليات التي يتم التخطيط لها بهدف احداث تغيير اجتماعي-اقتصادي متميز في القطاع الريفي ، أوهي مجموعة العمليات المرسومة لاحداث تطور اجتماعي-اقتصادي بين سكان الأرياف .. وفي دراسة لخبراء الأمم المتحدة عرفت التنمية الريفية (العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والسلطات لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية) وتوحيد الجهود هذه يتطلب العمل على مختلف الاتجاهات بغية استقطاب العوائل التي هاجرت الى المدينة في العقود الماضية ، وبغية نجاح خطط التنمية الريفية فمن الضروري التأكيد على الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .. اذ ان الاتجاه الاقتصادي يتمثل بدعم القطاع الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني) وتطوير حركة التجارة بين المراكز الريفية والمدن، الى جانب السعي لإقامة وتطوير الصناعات الريفية المحلية ، بينما يتمثل الاتجاه الاجتماعي في سد حاجات المجتمع الريفي من السلع والخدمات ورفع القدرات العلمية والمهارات التقنية ، في حين يتمثل الاتجاه العمراني في تحسين المستوى السكني والصحي والتعليمي للمواطنين ، والتوسع في شبكات النقل والاتصالات وخدمات الماء والكهرباء .. وثمة تحديات أخرى تواجه القطاع الزراعي ، تتمثل في اقصاء الريف وابتعاده عن التطورات العلمية والتكنولوجية التي شهدها العالم ، وخاصة في مجال تقنيات الانتاج الزراعي ، وكذلك فان ثمة تحديات داخلية ترتبط بالظروف التي مر بها العراق وأدت الى تزايد المحددات والعقبات أمام تنمية وتحديث القطاع الزراعي ، حيث مازالت الكثير من الموارد والطاقات الزراعية غير مستغلة استغلالا كاملا علاوة على ان المستغل منها مازال دون المستوى المطلوب للاستغلال الأمثل ، بحيث ان نسب الاكتفاء الذاتي للعديد من المتطلبات الضرورية للانتاج غير متوفرة- والمتعلقة بالتقنيات الزراعية وتكنولوجيا الانتاج اضافة الى التخصيصات الاستثمارية والتسهيلات الائتمانية والملاكات البشرية المؤهلة وعدم كفاية الهياكل الأساسية والمؤسسات اللازمة لتطوير وتحديث القطاع الزراعي وتخلف نمط ادارة وملكية الأراضي الزراعية - وما تقدم نخلص الى أهمية أن تتضافر الجهود على مختلف الاتجاهات بغية الدفع باتجاه الارتقاء بهذا القطاع.. فادخال التكنولوجيا الحديثة في الانتاج الزراعي مثلا لغرض زيادة معدل الانتاج في الدونم الواحد علاوة على الاهتمام بجودة المنتج ، يقتضي تنمية وتطوير العنصر البشري الذي يمكن أن يؤدي دورا حاسما في تنمية القطاع الزراعي واستثمار القدرات البشرية ، سواء بتعلم أو بتحسن المهارات المهنية والادارية بما يتوافق مع الأساليب التقنية الحديثة والذي من شأنه العمل على زيادة انتاج القطاع الزراعي الذي يشكل معيارا أساسيا لقياس النمو الاقتصادي ويساعد على زيادة الدخول في الريف وبالتالي يساعد على تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة الى الريف واستثمار الطاقات البشرية المعطلة وهنا لابد من الاشارة الى أن يكون للدولة دور كبير في دعم مدخلات الانتاج الزراعي وخاصة الأسمدة والبذور ومواد المكافحة ، وتوفير التكنولوجيا ومستلزمات تشغيل المشاريع الزراعية والحيوانية والصناعية الزراعية بأسعار معقولة لضمان تحقيق الاستقرار في معدلات الأسعار للمنتجات الزراعية للمستهلك والذي سيؤدي الى انحسار المنتجات المستوردة وتشجيع الصادرات ووضع التسهيلات اللازمة في تحقيق ذلك ..وبغية مواكبة التطورات الهائلة في التكنولوجيا الزراعية ينبغي وضع الخطط التمويلية لدعم الراغبين من الفلاحين في حيازة المكائن والآلات الزراعية المتطورة والمساهمة في تدريب الفلاحين والمزارعين على استخدام التقانة الزراعية من خلال فتح مراكز تديرها مديريات وشعب الزراعة المنتشرة في الأقضية والنواحي واعتماد الزراعة العمودية في الأراضي التي أصابها التملح من أجل الاستثمار الأمثل للأرض ، مع التوسع في استخدام منظومات الري بالتنقيط لضمان المحافظة على الثروة المائية وتقليل الهدر الى أقصى حد ممكن، وكذلك ادخال التقانة البيولوجية ما أمكن ذلك .. ان حماية المنتجات المحلية من خلال تحجيم الاستيراد وذلك بفرض الشروط والمواصفات الصحية على المنتجات المستوردة وتفعيل دور الرقابة عليها وكذلك تطبيق قوانين الحجر البيطري ومواصفات بطاقة دلالة المواد الغذاائية حسب مواصفات الصناعة العراقية ، أو وضع رسوم اغراق على المواد المستوردة والعمل بها بكل دقة في المنافذ الحدودية يعد أمراً بالغ الأهمية باتجاه دعم الانتاج الزراعي الوطني والارتقاء بالواقع الزراعي ..ان عملية تطوير أية حلقة من حلقات العملية الزراعية تعني الدفع باتجاه دوران حركة الانتاج الزراعي وتوفير المنتجات الزراعية وبالتالي تطوير ونمو الوحدة الجغرافية التي تشهد تلك الفعاليات الانتاجية، وهذا مايحصل في محافظتي النجف وكربلاء بعد نجاح تجربة الزراعة المغطاة.

حينما يتلذذ النظام بمعاناة شعبه.. بورما أنموذجا

د. عبدالله المدني
اكاديمي . البحرين

سألني أحد الأصدقاء مؤخرا إن كنت أرى في طريقة تعاطي النظامين الصيني والبورمي مع كارثتي الإعصار في بورما والزلزال في الصين، محركا للأمور السياسية في البلدين نحو التغيير والانفتاح، فكان ردي انه لا يجوز التعاطي مع الشأنين الصيني والبورمي بنفس الأدوات ونفس النظرة. فبرغم ما يوجه إلى نظام بكين من انتقادات، فإنها لا تصل إلى درجة الانتقادات الموجهة إلى نظام رانغون الذي ضرب المثل في البطش والرعونة والاستهتار بحياة مواطنيه، بل والتلذذ بمعاناتهم، وهو ما ثبت عليه بالدليل القاطع من خلال إصراره على أن يقوم بنفسه بتوزيع المساعدات الدولية على ضحايا إعصار نرجس الأخير، دونما إشراف أو تدخل من الجهات المانحة، برغم توسل المجتمع الدولي إليه وزيارة الأمين العام للأمم المتحدة إلى رانغون.

وكي نضع القارىء في جو الأحداث وتطوراته منذ البداية نقول: إن إعصار نرجس ضرب الأجزاء الجنوبية الغربية من بورما في اليوم الثاني والثالث من مايو المنصرم، محدثا خرابا ودمارا غير مسبوقين في تاريخ هذا البلد مع الكوارث الطبيعية، ومفضيا-بحسب تقديرات الأمم المتحدة - إلى مقتل ما بين ٦٣ ألف نسمة ومليون نسمة وتحويل نحو ٢٢٠ ألف شخص إلى مشردين. ومنذ ذلك التاريخ حاول المجلس العسكري الحاكم الذي ليس له من اسمه (مجلس السلام والتنمية) نصيب إتباع سياسة مفادها إعطاء انطباع للداخل والخارج انه يملك الإمكانيات اللازمة للتعامل مع ما حدث وان أوضاع البلاد تحت السيطرة، وذلك عبر إصداره بيانات ومواقف متكررة ترفض فيها مساعدات ومعونات المجتمع الدولي-أو في أحسن الأحوال قبولها بشروط على شاكلة ألا يرافقها خبراء أو صحفيون أو كاميرات، أو تترك الحرية للمجلس العسكري الحاكم لجهة طريقة وأماكن توزيعها.

وبرغم انه منذ التاسع من مايو الماضي أنهى مكابرته وغير لهجته المتعجرفة وصار يطلب رسميا من المجتمع الدولي نفس المساعدات التي عرضت عليه قبلا، بل التي طلب منه بإلحاح قبولها رأفة بالجياع والمرضى والمشردين من ضحايا الإعصار، فان النظام العسكري الذي يسجن شعب بورما في عزلة منذ عام ١٩٦٢ ويحكم البلاد بقبضة حديدية منذ ١٩٨٨ راح يراوغ عله يكسب نقطة هنا أو نقطة هناك. من ذلك إصراره على مواصلة التشدد فيما يتعلق بمنح التأشيرات إلى موظفي الإغاثة وخبراء المعونات الدولية المنتظرين في بانكوك أو على الحدود البورمية - التايلندية، وعدم خجله من التصريح علنا على لسان جنرالاته بأنه يريد مساعدات الإغاثة لكنه لا يريد موظفيها، ولا سيما الموظفين المكلفين بالتوزيع والذين سيعمدون حتما إلى منعهم من استغلال المساعدات لصالح فئة معينة بذاتها-مثل الفئات الأكثر ولاء لجنرالات الجيش أو أكثر قرابة لأسرهم-أو خوفا من استغلال تلك المساعدات ببيعها ووضع أثمانها في جيوبهم.

وفي محاولة منه لتخفيف هذه السياسات المتشددة، حاول أمين عام الأمم المتحدة "بان كي مون" التدخل شخصيا عبر طيرانه من نيويورك إلى رانغون، لكن عسكر بورما المتغطرسون لم يقدروا للرجل تلك المبادرة الإنسانية، ولولا بقية من حياء لمنعوه أيضا من عقد مؤتمر صحفي. هذا المؤتمر الذي استغله الأمين العام ليعرض فيه قلق العالم كله من تأخر وصول المساعدات وموظفيها إلى بورما، وما يعنيه ذلك من إضافة أرقام جديدة إلى أعداد الموتى والمرضى والمشردين.

ولم تمض ساعة واحدة على هذا المؤتمر الصحفي حتى كان حكام بورما يطلقون النار على تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بوقاحة قائلين " إن امتنا لا تحتاج إلى موظفي إغاثة ماهرين حتى هذا التاريخ، وان المجتمع الدولي إذا كان فعلا مهتما بمعاناة امتنا فليرسل مساعداته مباشرة إلى الحكومة ورموزها". وفي اليوم التالي خرجت مجلة " النور الجديدة" الناطقة بلسان عسكر بورما لتضيف أن المساعدات التي تحتاجها بورما يجب أن تكون على شاكلة المساعدات الهندية. والجدير بالذكر أن الهند التي تتنافس منذ عدة سنوات مع الصين على النفوذ في بورما بسبب الموقع الاستراتيجي للأخيرة من كليهما وبسبب موقعها المهم على خطوط الملاحة والتجارة والطاقة في المحيط الهندي، كانت قد سارعت إلى إرسال سفينتين من سفنها الحربية الضخمة لنقل إمدادات الإغاثة الطبية والغذائية غير المشروطة، وأعقبت ذلك بإرسال أربع طائرات من طائرات الشحن العملاقة المليئة بالأدوية والأغذية والخيام والبطانيات ومواد البناء. كذلك فعلت كل من سنغافورة وتايلند والصين وكمبوديا، بل و حتى السعودية.

غير ما استعرضناه في السطور الماضية من تصريحات ومواقف تنم عن الاستهتار بحياة المواطن البورمي، لكن في السياق ذاته، عقد وزير الرعاية الاجتماعية وعضو المجلس العسكري الحاكم الجنرال " موانغ موانغ شوي" مؤتمرا صحفيا قال فيه لأحد ممثلي الجهات المانحة ممن تجادل معه بشأن سياسات النظام البورمي في إخفاء الحقائق: " إذا كنتم تريدون زيارة بلادنا لنقل ما يجري فيها فاكتبوا لنا أولا وسوف ننظر في أمر كل طلب على حدة، ثم سنذهب سويا إلى المكان الذي تريدونه وفي الوقت الذي نحدده".

وحينما وافقت رانغون تحت ضغط الحاجة والحرج أمام العالم إلى الموافقة يوم ١٤ مايو على إدخال شحنتين من مساعدات برنامج الغذاء العالمي، تصرف جنرالاتها كالقراصنة فسيطروا على الشحنتين ووجهوها إلى الأماكن التي أرادوها وخططوا لها، الأمر الذي دفع البرنامج إلى وقف جهوده يوم ١٦ مايو، قبل أن يعود إلى العمل بعد يوم واحد تحت ضغط الظروف الإنسانية الخطيرة.

المتابعون للشأن البورمي عن كثب يجزمون بأن ما أملى على الطغمة الحاكمة في رانغون إتباع مثل هذه السياسات المتشددة، ليس فقط الاستفادة الذاتية من المساعدات الدولية، أو منع وصولها إلى قوى المعارضة بمن فيها كهنة المعابد البوذية الذين سجلوا انعطافة مهمة بتمردهم واحتجاجهم ضد النظام في سبتمبر من العام الماضي، وإنما أيضا الرغبة في توجيهها تحديدا إلى أفراد الجيش الذين هم دعامة النظام وحماته. فإعصار نرجس لم يقتل فقط المدنيين وإنما أزهق أيضا أرواح عدد غير معروف من العسكريين-ولا سيما ضمن القوات البحرية - و دمر منازلهم ومحاصيلهم وممتلكاتهم.

فمن وجهة نظر نظام رانغون إن الأولوية في توزيع مساعدات الإغاثة الدولية يجب إن تعطى للجيش المكون من ٤٠٠ ألف عنصر وليس لضحايا الإعصار من المدنيين أو من الفئات الأخرى المرتبطة بصورة من الصور بالنظام والذين يقدر عددهم بمليوني نسمة من اصل عدد سكان البلاد الإجمالي البالغ ٢٢,٥ مليون نسمة، فهؤلاء يمكنهم إن يتجاوزوا المحنة سريعا ويعودوا متكاتفين خلف النظام، لكن الجيش إذا حرم من الطعام وشعرت عائلاته بالجوع فلن يعود كما كان، وإنما تزدهر في داخله نزعة التمرد، خاصة إذا ما شاهد رؤساءه في نعيم وبحبوحة.

والحقيقة إن نقص الطعام ليست مشكلة جديدة بالنسبة للجيش البورمي، ففي تقرير نشر في التاسع من مايو من هذا العام قالت إحدى جماعات حقوق الإنسان المعروفة استنادا إلى مقابلة أجرتها مع احد جنود الجيش المتمردين، أن شح الغذاء كان من ضمن أسباب انشقاق ذلك الجندي وغيره. وحينما أجرت الجماعة الحقوقية ذاتها بحثا أكثر تفصيلا شمل أعدادا اكبر من الجنود المتمردين والمقاتلين في الميدان، أكد هؤلاء أن الجوع يعصف بعناصر الجيش، ليس فقط بسبب ندرة الطعام وإنما أيضا بسبب ارتفاع تكلفته الذي هو من ارتفاع تكاليف معظم السلع في العالم.

الدليل الآخر نستقيه من تقارير بعث بها عاملون ومقيمون أجانب في رانغون، اجمعوا فيها على الهزال والشحوب اللذين باتا من سمات الجندي البورمي بسبب نقص الطعام.

ولا يكتمل الموضوع دون الإشارة إلى أن النظام العسكري البورمي كان قد أمر في التسعينيات من القرن المنصرم - ومن اجل تعزيز مكانته و نيل ولاء عناصر الجيش-بإطلاق يد الجنود في تحقيق الاكتفاء الذاتي لأنفسهم في أسباب الحياة. وتسبب هذا الأمر الجنوني-طبقا لمنظمات دولية وحقوقية عديدة-في حالات كثيرة من السرقة والحرق والاغتصاب وإجبار الناس على العمل كعبيد، والاستيلاء ظلما وعدوانا على الأراضي والمزارع والمنازل والممتلكات من قبل أصحاب البدلات الكاكية.

وبطبيعة الحال كان مثل هذه الحالات أكثر وضوحا في المناطق البعيدة عن العاصمة والحواضر، من دون إن يعني هذا عدم وقوعها في الأخيرة. وبتلك السياسات الحمقاء ضمنت السلطة العسكرية البورمية لفترة طويلة نسبية حصول جنودها على الطعام وأشياء أخرى كثيرة كانت تلزمهم للإبقاء على ولائهم وتماهيهم مع سياسات المجلس العسكري الحاكم. غير أن الأمور منذ ما قبل إعصار نرجس توحي بحدوث تغيرات وحالات من التذمر ساهمت مجتمعة في حدوث تمرد متزايد في صفوف عناصر الجيش. وهذا تحديدا ما يحاول حكام رانغون تفاديه وتضييق نطاقه عبر تخصيص عناصر الجيش بالمساعدات ومنحهم الأولوية في التوزيع.

الأمر الآخر الذي استعان به المراقبون كدليل إضافي على تلذذ حكام رانغون بمعاناة شعبهم، أو لا اكتراثهم بمصائبه، هو مضيه قدما في إجراء استفتاء شعبي بشأن دستور جديد للبلاد، في الوقت الذي كان فيه الآلاف من المواطنين يدفنون ضحاياهم أو يبحثون عما يسد رمقهم أو يقتفون اثر عزيز اختفى. فربما أول مرة في التاريخ يقدم نظام على هكذا فعل مستهتر في هكذا ظرف تراجيدي، وليته كان من اجل إصلاح يعطي البورميين ما افتقدوه طويلا. فخطة الاستفتاء التي جرت في العاشر من مايو، ولم تتأجل إلى ٢٤ منه إلا في المناطق الأكثر تضررا فقط ليست سوى عملية لا أخلاقية محبكة من جنرالات بورما لتأكيد سطوتهم واستمرارهم في الحكم، ومنع وصول زعيمة المعارضة الديمقراطية وابنة بطل الاستقلال "اونغ سان سو شي"ا إلى الحكم بحجة اقترانها برجل أجنبي، وإبقاء الأخيرة قيد الإقامة الجبرية لفترة أطول من السنوات الخمس الماضية، وتخصيص ٢٥ بالمئة من مقاعد البرلمان لممثلي الجيش وبالتالي استحالة قدرة المدنيين على تغيير نصوص الدستور، ومنح رئاسة الدولة والحقائب السيادية كافة في أية حكومة مقبلة إلى عسكريين.

ورغم إجراء الاستفتاء على هكذا مضامين دستورية بليدة، وحدوث الاستفتاء وسط الأحزان وتداعيات إعصار نرجس المؤلمة، خرج الجنرال " أونغ تاو" رئيس اللجنة المشرفة على الاستفتاء، ليزف إلى العالم بأن الاستفتاء كان ناجحا وان نسبة الإقبال على الصناديق كانت ٩٠ بالمئة فيما كانت نسب الذين صوتوا بنعم هي: ٩٢,٩ بالمئة. فصدق من قال: "إذا لم تستح فاصنع ما شئت".

المثقف والسياسي
أطروحة الثقافة العراقية الجديدة

مهدي النجار
كاتب

ازداد الاهتمام والبحث في موضوعة المثقف والسياسي بين الاوساط الثقافية العراقية حين اتيحت لهم حرية الادلاء بافكارهم وآرائهم وطرحها في اللقاءات والمنتديات الثقافية وعلى صفحات الجرائد والمجلات وذلك بعد التغيير الكبير الذي حصل في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ فقد تخلصوا من ذلك العبء القاهر الذي مزق قلب الثقافة وعصر روحها مثلما يفعل الموت تحت هيمنة وعصا السياسي المبتذل بلباسه الزيتوني المقيت، ان آخر الاهتمامات بهذه المسألة المهمة كانت قد طرحت في جلسة اتحاد الادباء والكتاب العراقيين ليوم الاربعاء ٢٠٠٨/٥/٢١ في ورقة اعدها الاستاذ عادل عبد الله تحت عنوان: "المثقف السياسي" وقد ادار الندوة وقدم لها الاستاذ علي حسن الفواز واسفرت نقاشات مثيرة بشأن الموضوع وكانت لنا مداخلة قصيرة تركزت على عنوان الورقة الذي رأينا انه ملتبس وغير دقيق واذا صح رأينا فأنه ينسف ماجاء من آراء وتصورات وما قالته الورقة برمتها، وهنا ارتأينا العودة الى الموضوع لأهميته الفائقة ولاننا في طور تأسيس مفاهيم وآليات جديدة للعمل الثقافي.

في البدء نؤكد على ضرورة الفصل الصارم بين مفهوم المثقف ومفهوم السياسي وهذه الضرورة لاتعني كما يذهب البعض الى اثارة الضغينة او العداء او الحساسية بين هذين الفاعلين الاجتماعيين (المثقف/ السياسي) وانما طبيعة الاشياء ودراستها تقتضي هذا الفصل والتأكد من سلامة كل مفهوم، لأن خلط المفاهيم مع بعضها وتناولها بشكل عشوائي يُفقد الدراسات والابحاث قيمتها العلمية من ناحية المنهج ومن ناحية المضامين والاهداف وبالتالي تذهب المساعي للارتقاء بالثقافة العراقية سُدى، سنوضح مانعنيه بمثال تبسيطي قد لا يصح على مسائل كبيرة مثل الثقافة والسياسة ولكننا نراه مناسباً للدخول الى لب الموضوع كما يقال، فالحِرف (او المهن) التي يحترفها افراد الكيان الاجتماعي لها مدلولات وتحديدات معينة لا يمكن في الحالات الاعتيادية والعامة العبور (اوالخلط)بين حرفة واخرى فالمحامي يختلف عن الطبيب من حيث الوظيفة والاختصاص ومجال العمل، وحتى لو تكونت لدى المحامي (عن طريق العائلة/ حب الاطلاع/ الثقافة الشخصية...) دراية ممتازة عن مهنة الطب واساليب المعالجات والاسعافات الاولية، وحتى لو اشتغل مستشاراً قانونياً في المؤسسات الصحية او خبيراً لدى مجموعة من الاطباء فهو يظل في نطاق مهنته ولا يوصف بلقب الطبيب او يقال عنه المحامي الطبيب، كذلك المثقف لا يمكن توصيفه بالمثقف السياسي اوالسياسي بالسياسي المثقف فرئيس اتحاد او منظمة ثقافية كاتحاد الادباء والكتاب مثلا يوصف حسب منظمته ولا يوصف بالسياسي او المثقف السياسي برغم اهتمامه الكبير بالسياسة ونشاطاته الواسعة في شأنها وربما له تاريخ من الاضطهاد والمطاردات بسبب مواقفه السياسية كذلك الامر ينطبق على رئيس منظمة او حزب سياسي حتى لو كان اديباً او منظراً في المسائل الفكرية والفلسفية فهو يحمل الصفة الاساسية كونه مناضلاً سياسياً، هذا يقودنا الى ضرورة تشخيص وتحديد وظيفة كل واحد منهما (المثقف/ والسياسي) وكيفية عملهما من ناحية الوسيلة والمنهج.

المثقف (ونعني به المُحترف وليس الهاوي اوالعابر اوالانتهازي) بصورة عامة هو حامل رؤية موسوعية وواسعة تتضمن المجالات كافة بما فيها التاريخية والاقتصادية والفلسفية والسياسية والعلمية والفنية والادبية... وإن تخصص في واحد (او اكثر) من هذه المجالات، تتحول هذه الرؤية احياناً بسبب سعتها وزخمها الى عائق من عوائق انتاج المثقف نفسه مثلما يعبر عن ذلك عبد الجبار النفري في قولته المشهورة: " كلما اتسعت الرؤية ضاقت العبارة". المثقف من ناحية اخرى صاحب مشروع نقدي كبير يتواصل معه مادام حياً، بمعنى ان المثقف اذا انقطع عن طرح الاسئلة فَقدَ صفته الإشكالية ومات!! وكما هي غاية مشروع المثقف المساهمة في نقل الحياة والناس من حالة الازدراء والاكراه والابتذال والالتباس الى حالة الزهو والحرية والرقي والصفاء فان الوسائل التي يحقق بها فقرات مشروعه لا تخرج ابداً عن مستوياتها الانسانية النبيلة، اي ان وسائله لاتشوبها الاعوجاجات والانتهاكات وعوارض الخديعة والمكر. اذا اتيح لنا تحديد المثقف وفقاً لمشروعه ووسائل تحقيق فقرات هذا المشروع. فأن السياسي وفقاً لنفس النقطتين هو حامل مشروع سلطوي يبتغي اول ما يبتغي الاستحواذ على سلطة الحكم بطرق شرعية او غير شرعية، بطرق مسلحة او بطرق سلمية وغالباً ما يهمل السياسي نوعية الوسائل التي يستخدمها من اجل ذلك او يسعى الى تبريرها ان كانت شريرة حسب نظرية ميكافيلي: الغاية تبرر الوسيلة، فعلى سبيل المثال عرف الخليفة معاوية (مؤسس الدولة الاموية ٦٦٣-٧٥٤) ببراعته وحنكته السياسية حتى أُطلق عليه: "داهية العرب"...وحين أستدعى أمر الاستحواذ على السلطة التلاعب بالمقدس لم يتورع هذا الخليفة البارع عن ذلك، فقد تلاعب ورفع القرآن (الكتاب التأسيسي للدين الاسلامي) على أسنة السيوف للتضليل والمكر وسيلة لتحقيق هدفه السياسي: القبض على دفة الحكم!!. لذا يظل المثقف في موقف مرتاب وحساس من صلاحية وشرعية السياسي خاصة في أمر الوسائل التي يستخدمها في تحقيق مشروعه، بالمثل يظل السياسي في خشية وروع من اسئلة المثقف الفضائحية كما في مثال غوبلز (جوزيف غوبلز ١٨٩٧- ١٩٤٥) وزير الدعاية والسياسة في عهد هتلر، يُنسب اليه انه كان يرتعب ويضع يده على مسدسه حين يسمع بكلمة ثقافة). ان تحول المجتمعات الى نحو مدني ومتمدن خاصة فيما يتعلق بتداول السلطة ونقلها من مضامين بربرية الى مضامين حضارية تفعل صناديق الاقتراع الشفافة فعلها في هذا المجال وتتأسس المؤسسات القانونية والدستورية لتحترم الانسان كأنسان بغض النظر عن مشروطيته الدينية او المذهبية او العرقية، وتحترم حرياته واختياراته وحقه في الحياة، سيقرب المسافة بين المثقف والسياسي فيتعاملان من وجهات نظر احدهما تحترم الثانية، وهذا ما يحصل في المشروع السياسي العراقي الراهن الذي يسعى الى دخول مضمار الحداثة والتمدن والتخلص من رواسب أزمنة عتيقة ينتسب فيها الانسان الى بقايا التوحش الحيواني الا ان الامر، مهما كان عظيماً، لا يستدعي من ناحية المثقف الانئخاذ بخطوات السياسيين و الانبهار بشعاراتهم او تحوله الى ذيل رخو في جسد السلطة يهتز مثلما تهتز ذيول الحيوانات المدجنة امام اصحابها اللطفاء،يظل الفاصل النوعي قائماً بين المثقف والسياسي حتى لو انتسب المثقف بإرادته الى مقاعد السلطة ووقف داعماً ومسانداً لتحقيق تطلعات ذاك السياسي الجديد الذي يرغب بحق وحقيقة لنقل ابناء جلدته من اوضاع التردي والبؤس والتهميش والاختناق الى اوضاع الازدهار والرفاه والمشاركة والحرية، سيظل المثقف حاملاً في جعبته الاسئلة التي لا تطاق احياناً، يطرحها من خلال ابداعاته المشغولة بلطائف الحجج ومنطق الاستدلال والساعية لتحرير الشرط البشري من العراقيل والقيود من دون هوادة او تردد.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@yahoo.com